مجلـــة العلـــوم التربـــوية والدراســـات الإنســـانيـــة
ISSN: 2709-0302 (online)

Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2617-5908 (print)

معوقات تمكين المرأة من حقوقها السياسيَّة في المملكة العربية السعودية(*)

الباحث/ كاتب مطير عبدالعزيز العنزي
د/ روزمان بن محمد نور
د/ عبدالوهاب مهيوب مرشد عامر
أكاديمية الدراسات الإسلامية - قسم الشريعة والقانون- جامعة مالايا

*) تاريخ تسليم البحث 20/6/2023 تاريخ قبوله للنشر 7/30/2023
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

معوقات تمكين المرأة من حقوقها السياسيَّة في المملكة العربية السعودية

الباحث/ كاتب مطير عبدالعزيز العنزي
د/ روزمان بن محمد نور
د/ عبدالوهاب مهيوب مرشد عامر
أكاديمية الدراسات الإسلامية - قسم الشريعة والقانون- جامعة مالايا

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم التمكين السياسي للمرأة السعودية، وأهمية هذا التمكين للمجتمع السعودي، وكما أنّه بيّن المعوّقات التي تعرقل سير عملية مشاركة المرأة في التنمية السياسية، وقدَّم مقترحاتٍ لتخطي هذه المعوّقات؛ حيث تواجه المرأة معوقاتٍ تقف عائقًا أمام مشاركتها في تسلمها المناصب القيادية وكذا مساهمتها في اتخاذ القرار، وسلك الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخلص في دراسته إلى عدد من النتائج كان من أبرزها أجاز الإسلام للمرأة مبايعة ولي الأمر وحق الشورى، وجعلها حقًّا من حقوقها السياسية المكفولة لها في مشاركة الرجل في صناعة حاضر الأمّة ومستقبلها، يقصد بتمكين المرأة سياسيًا تحقيق ذاتها وحضورها في المشاركة السياسية، وأن تكون عنصرًا فاعلًا في عملية صنع القرارات بحيث يكون لها إسهاماتها وبصماتها في عملية تقدم وتطور الدول والبلدان، ويسمح النظام الملكي لكلّ أفراد المجتمع حق المشاركة في صنع القرارات السياسية العامة للدولة، ومعوقات تمكين المرأة سياسيًا معوقات ذاتية واجتماعية وثقافية؛ حيث نظر لها المجتمع نظرة دونية باقتصار عملها في البيت، ومراقبة تصرفاتها بشكلٍ كبير؛ مما عزَّز شعورها بالإحساس بالنقص والتبعية، وعدم القدرة على القيادة، وتثقيف المجتمع السعودي يمثل حاليًا الركيزة الأساسية لقيام المرأة السعودية بدورها الصحيح في المشاركة السياسية الفعّالة، وأوصى الباحث بضرورة تثقيف المجتمع في حقوق المرأة حتى تنتهي الفكرة السائدة القائلة بذكورية المجتمع، وتؤدي المرأة دورها الريادي والقيادي في المملكة.

الكلمات المفتاحية: معوقات – تمكين المرأة – السياسة.

Obstacles of Empowering Women's Political Rights in Saudi Arabia

Katib Moter A Alanazi
Dr. Madya Ruzman bin Md Noor
Dr. Amer Abdulwahab Mahyoub Murshed
Siasah Shariyyah Senior Lecturer Academy of Islamic Studies

Abstract

This study aimed to demonstrate the concept of the political empowerment of Saudi women, and the importance of this empowerment for Saudi society. It also outlined obstacles to women's participation in political development. Moreover, as women face obstacles to their participation in leadership positions as well as their contribution to decision-making, this study made proposals to overcome these obstacles. Consequently, the researcher has adopted the analytical descriptive approach.

Actually, the researcher concluded a set of findings, notably the fact that Islam allowed women to the guardian's allegiance and the right of the shura, and made them a right of political rights guaranteed to them in the participation of men in the industry of the present and future of the nation. Women's political empowerment is intended to achieve themselves and their presence in political participation. Woman can be an active component of the decision-making process so that women have their contributions and imprints to the process of progress and development of States and countries. The monarchy allows all members of society the right to participate in the State's general political decision-making. Obstacles to women's political empowerment are subjective, social and cultural as society viewed her inferiority by restricting her work to the home and by considerably monitoring her actions. This reinforced her sense of inferiority and dependence, inability to lead. Therefore, the awareness of Saudi society is currently the cornerstone of Saudi women's right role in effective political participation.

Finally, the researcher recommended that society should be educated on women's rights so that the prevailing notion of masculinity of society would end, and women would play their leading and leading roles in the Kingdom.

Keywords: Obstacles - Women's Empowerment - Politics.

مقدمة الدراسة:

الإنسان هو العنصر الأساسي في عملية التنمية في أي مجتمع كان، وكما أنّه هو هدف التنمية، فنجاح برامج التنمية واستدامتها مرهون بمشاركة العنصر البشري وحسن إعداده وطبيعة تأهيله، وللمرأة في حركة التنمية وفي مواجهة ما يحيط بها من مشكلات عملية وعالمية دور لا يقل عن دور الرجل باعتبارها عنصرًا فعالًا ومهمًّا وقوةً من قوي الإنتاج والخدمات، وباعتبارها أيضًا موضوعًا للتغيير ومحدثًا له[1].

فالمرأة السعودية تواجه الكثير من التحديات في الألفية الثالثة، ولا سيما من جهة نيلها لحقوقها السياسية، فرغم اهتمام المملكة العربية السعودية بدور المرأة السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وما عاصرته من نموٍ في مجال تمكينها بمجالات التعليم والصحة، والخدمات الاجتماعية، وتفعيل دورها في غالبية القطاعات، وتبنت سياسات تعتمد على تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية، وتحقيق الأهداف التنموية التي يقاس بها ترتيب الدول في سلم التنمية البشرية في العالم[2].

وتشير الإحصاءات إلى ارتفاع نسبة مشاركة المرأة السعودية مؤخرًا في سوق العمل، حيث كشفت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية أن نسبة المشاركة الاقتصادية للإناث السعوديات تضاعفت من (١٧٪) إلى (٣١.٨٪) (في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠)، وذلك عبر قيام الوزارة بعدد من المبادرات الداعمة لتمكين المرأة انطلاقًا من رؤية (٢٠٣٠).

وأمّا من الناحية السياسية فقد صدّقت المملكة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية لتعزيز مساهمة المرأة في الحياة العامة والسياسية، حيث وقعت على الاتفاقية الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة، وتمَّت صياغة حقوق المرأة في بنود الدستور، ومواد القوانين السعودية، وفق ما يتفق مع الشريعة الإسلامية المصدر المشرّع في الدستور السعودي، ورغم كل هذا الاهتمام إلا أنّ المعوقات لازالت تقف أمام مشاركة المرأة في العملية السياسية، وهو المنطلق في دراستنا التي تبيّن هذه المعوقات التي تواجهها المرأة السعودية في ممارسة حقّها السياسي.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من الاهتمام الذي حظيت به قضية المشاركة السياسية للمرأة في المملكة العربية السعودية إلا أنَّها واجهت الكثير من العقبات التي تقف أمامها في التنمية السياسية للمملكة، وعلى الرغم من

(1) الشناوي، ليلى حماد. سياسات وبرامج الحد من الفقر. دليل مرجعي برنامج التنمية البشرية، معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، مركز البحوث الزراعية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، (11، 2006).

(2) اليوسف، نورة عبد الرحمن. تمكين المرأة السعودية. مطبعة الملك فهد: الرياض، (46، 2009).

صدور أمر ملكي في عام (2014) يقضي بمشاركتها سياسيًا تتمتع بكامل حقوقها، ووفقًا لتقرير الأمم المتحدة وصلت مرتبة المرأة السعودية (117) من أصل (142) دولة، وهي مرتبة منخفضة، وبناءً على هذه المشكلة يمكننا أن نطرح التساؤلات التالية:

تساؤلات الدراسة:

1- ما هو دور المرأة السياسي الذي قامت به في العصر الإسلامي؟

2- ماذا يعني التمكين السياسي للمرأة السعودية وما سبب الاهتمام به؟

3- ما هي معوقات المرأة الذاتية والاجتماعية والثقافية في مشاركتها السياسية في المملكة العربية السعودية؟

أهداف الدراسة:

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- الإضاءة على مشاركة المرأة في المجال السياسي في ضوء الشريعة الإسلامية.

2- بيان مفهوم وأهمية التمكين السياسي للمرأة السعودية.

3- توضيح المعوقات الذاتية والاجتماعية والقانونية التي تحدّ من المشاركة السياسية للمرأة السعودية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية التأكيد على دور المرأة في المجتمع، فهي تمثل نصف المجتمع، وكما أنّ تمكين المرأة في كافة المجالات من الأهداف التي تبنتها المملكة العربية السعودية، وتعزيز دورها المحوري الذي لا يقلّ أهمية عن دور الرجل، والذي تطلعت المملكة إلى تحقيقه في رؤيتها (2030)، فلا بدّ من تسليط الضوء على دور امرأة السياسي في المملكة؛ إذ باتت مسألة تمكين المرأة في المجال السياسي، ودعم مشاركتها الجادة في الحياة السياسية مسألة جدلية، فلم تطرح بشكل كافٍ على أجندة الأحزاب السياسية، والمؤسسات الحكومية في كافة أنحاء العالم، نتيجة للواقع الاجتماعي السائد في بعض المجتمعات.

وتبرز ملامح مشاركة المرأة سياسيًا كمطلب وطني على اعتبار أنها تمثل نصف المجتمع، وتتعاون مع الرجل في الأمور الحياتية، وعليه فإن مشاركتها سياسيًا تعتبر أحد أبرز مظاهر الديموقراطية، وتحقيق العدالة، والتي سبق أن وافقت عليها الكثير من الاتفاقيات والمعاهدات التي تلت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مثل اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

غير أنّ هذه المشاركة تواجه العديد من المعوّقات التي تعرقل تحقيقها، فكان لا بدّ من الوقوف على أهم هذه المعوقات وبيانها، للوقوف على حلّ لها.

الدراسات السابقة:

1- هيفاء بنت عبد الرحمن الشلهوب. (2017). بعنوان: **"أبعاد تمكين المرأة السعودية: دراسة مسحية من وجهة نظر عينة من أعضـــاء مجلس الشـــورى، وعينة من أعضـــاء هيئة التدريس في بعض الجامعات السـعودية"**. وهدفت الدراسـة إلى تعيين أبعاد تعزيز إمكانيات المرأة السـعودية؛ وذلك عبر بيان مفهوم التمكين، وتفرعاته، ومتطلباته، ودرجاته، وتوصَّـلت الدراسـة إلى عدد من النتائج تندرج تحتها: إنّ من أهمّ علامات مفهوم تمكين المرأة السـعودية فتح الباب للمرأة السـعودية؛ كي تتمكن من نيل حقوقها الواجبة في مجتمعها، وتقوية شخصية النساء الاجتماعية؛ لترتقي بعيشهن، وأنّ أبرز نواحي تمكين النسـاء في المملكة هو الجانب التعليمي، والجانب الاقتصـادي، وتمكنها من توفير دخل يتناسـب مع متطلباتها.

2- شيماء محمد أبو النور الحديدي. **"معوقات المشاركة السياسية للمرأة"، بحث مستخلص من رسالة الدكتوراه، جامعة المنصورة، كلية الحقوق"**. وقسـمت الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول تناولت فيه معوقات ممارسة المرأة لحقوقها السياسية، والفصل الثاني آلية حماية الحقوق السياسية للمرأة، وخلصت في دراستها إلى عدد من النتائج كان من أهمها: إنّ قضية تعزيز مشاركة المرأة في المجال السياسي لا تحتم أبعادًا قانونية وسـياسـية فقط، إنّما تنعكس لأوضـاع اقتصـادية واجتماعية وثقافية، وارتباطها بمؤشـرات التمكين الاقتصادي والاجتماعي ارتباط وثيق، وبالإضافة إلى أنّ زيادة نسبة تمثيل المرأة في مؤسسـات صنع القرار كان لها نتائج في الاعتماد على دعم المساواة النوعية وتعزيز الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في أغلب الدول.

3- هند بنت سفر بن حمدان العتيبي. **"العوامل المؤثرة على تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة السعودية"** دراسة مطبقة على عضوات مجلس الشورى. (2018). وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن العوامل المؤثرة على تفعيل مستوى مشاركة المرأة من الناحية السياسية في المجتمع السعودي، وذلك من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى النسوي، حيث عملت على تناول العوامل الاجتماعية والثقافية والذاتية والتشريعية الأكثر تأثيرًا على المشاركة السياسية للمرأة السعودية، وكما كشفت عن اتجاهات المرأة السـعودية نحو واقع مشـاركتها السـياسـية، وقدمت تصـوّر مقترح لتعامل مع آلية تفعيل المشـاركة السياسية للمرأة السعودية.

4- بدور صويلح العنزي. **"مبادرات تمكين المرأة السعودية ودورها في التنمية المستدامة"** دراسة وصفية تحليلية. الإصـدار الخامس، المجلة العربية للنشـر العلمي: (50)، تاريخ الإصـدار: 2، كانون الأول، 2022). هدفت الدراسـة الوصـفية إلى التعرف على دور مبادرات تمكين المرأة في التنمية المسـتدامة، ووصـلت نتائجها فيما يخص دور مبادرة تمكين المرأة في الخدمة المدنية وتعزيز دورها القيادي ومبادرة التدريب والتوجيه في

تحقيق المساواة بين الجنسين إلى أن زيادة نسبة المشاركة للمرأة وتقلدها للمناصب الوظيفية القيادية في الخدمة المدنية أسهم في تقليص الفجوة النوعية بين النساء والرجال.

التعليق على الدراسات:

تمّ عرض أربع دراسات تناولت المعوقات التي تواجهها المرأة العربية في تحقيق دورها الفاعل في الجانب السياسي، وقد اتفقت أغلب هذه الدراسات فيما توصلت إليه من نتائج في وجود تطور وتقدّم في مشاركة المرأة العربية ولا سيما السعودية في اتخاذ القرار، ومساهمتها إلى جانب الرجل في العملية السياسية، وأصبحت تشغل مناصب قيادية في الدولة، وتختلف دراستنا الراهنة عن هذه الدراسات في كونها تناولت نظرة الإسلام لمشاركة المرأة في العملية السياسية، ووصفت واقع المرأة السعودية كما هو في عصرنا الحال.

مصطلحات الدراسة:

المعوقات: ورد معناها في معجم اكسفورد: هو الشيء الذي يعوق التقدم سواءً كانت عوائق طبيعية أم مصطنعة، ما ينتج عنه صعوبة اجتياز المواقف(1).

وعرفت المعوقات اصطلاحًا: بأنَّها الانحراف عن النموذج المثالي، والوقوف في وجه تحقيق الأهداف المرجوة(2).

تمكين المرأة: يعرف التمكين لغويًا بأنه: مصدر الفعل مكّن، ويدل هذا المفهوم على علو المكانة، ومن ذلك مكُن فلان عند الناس، فهو عظيم عندهم، ومكّنه من الشيء أي جعل له عليه سلطانًا وقُدرة، كما يقال أمكن الأمر فلانًا؛ أي سهل عليه وتيسر له، وتمكن من الشيء أي قدر عليه وظفر به.

ويعرف أيضًا بأنه: عملية يتم بواسطتها مساعدة الأشخاص على تطوير أنفسهم وتزويدهم بمهارات تدريبية ليؤثروا بتدخلهم الشخصي في تمثيل أدوار ذات قيمة اجتماعية(3).

السياسة: لغة: مشتقة من مصدر الفعل ساس، وتأتى هذه الكلمة بمعنى تدبير شؤون الناس وتملك أمورهم والرياسة عليهم ونفاذ الأمر فيهم، وهذه الكلمة تستخدم للدلالة على العديد من المعاني الأخرى مثل معاني القيادة والرئاسة والمعاملة والحكم والتربية والترويض(4).

---

(1) Oxford Dictionary\ 2005\ 627.

(2) عبد الدائم، عبد الله. معوقات التنمية في الوطن العربي. بحث مقدم إلى ندوة علمية عقدت في القاهرة، (5، 1989).

(1) Hardina, Donna. (2007). an Empowering Approach to Managing so - cial service organizations, srringer, publishing company, New York /32.

(4) بادي سامية المرأة والمشاركة السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتورى قسطنطينية، تركيا، (2005، 11).

المشـــاركة الســـياســـية: تعرّف بأنّها التعاون القائم على الشـــعور بالمســـؤولية الاجتماعية من أفراد المجتمع ومنظماته وقياداته، نابعة من اتجاه اجتماعي ومبادئ ثقافية وأخلاقية، ويراد بها بأي عمل تطوعي من جانب المواطن بهدف التأثير على اختياراته الســـياســـية، كما وتعنى تلك الأنشـــطة الإدارية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشـــكل مباشـــر أو غير مباشـــر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها[1].

منهج الدراسة:

يعتمد الباحث في دراســـته على المنهج الوصـــفي التحليلي، والذي يعرّف بأنه وصـــف ظواهر أو أحداث معينة وجمع الحقائق والمعلومات والملاحظات عنها، ووصـــف الظروف الخاصـــة بها وتقرير حالتها كما توجد عليه في الواقع، وبذلك تقدم الدراسة الحالية وصف وتحليل واقع قضية تمكين المرأة السياسي، ويبيّن المعوقات التي تقف في وجه تمكين المرأة سياسيًا بدقة.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت حدود الدراسة حول حقوق المرأة السعودية في المجال السياسي، ومعوقات تمكين المرأة السعودية في هذا المجال.
- **الحدود المكانية:** المملكة العربية السعودية.
- **الحدود الزمانية:** واقع المرأة السعودية في العصر الحالي، والعودة إلى العصر الإسلامي الأول لطرح نماذج تفيد الموضوع.

هيكلية الدراسة:

المبحث الأول: مشاركة المرأة السياسية في ضوء الشريعة الإسلامية:

المطلب الأول: تمكين المرأة من مبايعة ولي الأمر.

المطلب الثاني: تمكين المرأة من حقّ الشورى.

المبحث الثاني: مفهوم تمكين المرأة السياسي وأهميته:

المطلب الأول: مفهوم التمكين السياسي للمرأة السعودية.

المطلب الثاني: أهمية تمكين المرأة من الناحية السياسية في المملكة العربية السعودية.

المبحث الثالث: معوّقات مشاركة المرأة السعودية بالعملية السياسية:

المطلب الأول: المعوّقات الذاتيّة.

المطلب الثاني: المعوّقات الاجتماعيَّة والثقافيَّة.

(1) مهمور، محمود حامد مفاهيم أساسية في علم الاجتماع السياسي، دار الكندي للنشر والتوزيع (9، 2020).

المبحث الأول: مشاركة المرأة السياسية في ضوء الشريعة الإسلامية

إنّ التشريع السياسي السائد في البلدان العربية والإسلامية يسير وفق شرائع الدين الإسلامي، والقارئ للتاريخ يجد أنّ الإسلام عندما جاء أكرم المرأة وأعزها وأنزلها منزلة عالية، وجعلها مشتركة مع الرجال في صناعة حاضر الأمّة ومستقبلها اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا، ومن الجوانب المهمّة التي شرّعها الإسلام للمرأة المسلمة في الجانب السياسي، تمكينها من حقها في بيعة ولي الأمر، وتمكينها من حقها في مبايعة ولي الأمر، كالرجل سواء بسواء، وفي هذا دليلٌ شرعيٌّ يمكن أن نجمله بالآتي:

المطلب الأول: تمكين المرأة من مبايعة ولي الأمر

إنّ بيعة ولي الأمر على السمع والطاعة لها أهمية كبيرة في الشريعة الإسلامية؛ إذ أنّها الأساس في قيام الدولة الإسلامية واستقرارها وازدهارها في كل النواحي؛ لأنّ الاستقرار السياسي ركنٌ جوهريٌّ في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وفي كل ناحية من نواحي الحياة، وعلى اعتبار أنّ المرأة قسيمة الرجل في هذه الحياة، وكانت حضارة الأمة مرهونة بمشاركتها اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا؛ أجاز الإسلام لها مبايعة ولي الأمر، كما أجازها للرجال، وجعلها حقًّا من الحقوق السياسية المكفولة لها، وهذا من أهم جوانب تمكين المرأة في الحياة السياسية للأمّة، لتشارك في ازدهار حاضرها وصناعة مستقبلها، وقد تضافرت الأدلة الشرعية على ذلك.

فالدليل على تمكين المرأة من مبايعة ولي الأمر من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِ الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾[1].

ووجه الدلالة: أنّ هذا الخطاب المطلق يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا: عام في المكلفين من الأمّة الرجال منها والنساء، حيث لم يرد دليلًا على تخصص بالرجال أو النساء، وأنّ أولى الأقوال في المراد بـــ(أولي الأمر): الأمراء؛ فالآية الكريمة تأمر المؤمنين رجالًا ونساءً على السواء بطاعة أولي الأمر ما أطاعوا الله[2].

قال الطبري: "وأولى الأقوال في ذلك بالصواب: قول من قال: هم الأمراء والولاة؛ لصحة الأخبار عن رسول الله بالأمر بطاعة الأئمة والولاة فيما كان طاعة وللمسلمين مصلحة"[3].

---

(1) سورة النساء، الآية 59.

(2) الجويني. البرهان في أصول الفقه. المحقق :صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان، ط1، (١٤١٨/١٩٩٧)، ١/١٣١.

(3) ابن كثير. تفسير القرآن العظيم. تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع: ط2، (١٤٢٠/١٩٩٩)، (304/2).

والدليل من السنة النبوية مبايعة النساء للنبي – صلى الله عليه وسلم – أكثر من بيعة: لقد نالت المرأة المسلمة حقّ مبايعة ولي الأمر منذ فجر الإسلام، حيث بايع النساء رسول الله صلى الله عليه وسلم كما بايعه الرجال، بل إن النساء قد خصوا ببيعتين خاصتين بهما (بيعة النساء، وبيعة الامتحان)؛ وفي هذا تأكيد على حق المرأة في المشاركة في الحياة السياسية للأمة كالرجل تمامًا.

فقد شاركت المرأة المسلمة في البيعة الأولى على الإسلام والتوحيد، كما شارك فيها الرجال، وكتب التراجم زاخرة بإثبات ذلك، ومن تلك الصحابيات اللاتي بايعن رسول الله صلى الله عليه وسلم في بداية الإسلام (أسماء بنت عميس، ورملة بنت أبي عوف السهمية، وفكيهة بنت يسار، والشفاء بنت عبد الله العدوية، وعائشة بنت قدامة بن مظعون)، وغيرهن كثير من السابقات إلى الإسلام، وبايع النساء رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعة الخاصة بهن والمعروفة ببيعة الامتحان[1].

والدليل على تمكين المرأة من مبايعة ولي الأمر هو دليل على مشروعية تمكين المرأة من حقّ الانتخاب، إذا يقول الدكتور البوطي رحمه الله: إذا تبيّن هذا أي حقها في مبايعة ولي الأمر، فإنّ القول ذاته يرد في مبايعة أو انتخاب المرأة لأعضاء مجلس الشورى؛ ذلك لأنّ مناط الحكم ومصدره واحد في الحالتين، صحيح أنّ مجلس الشورى لم يكن فيما مضى عن طريق الانتخاب أو المبايعة وإنما عن طريق اختيار الدولة لمن يسمون بأهل الحل والعقد، ولكن لما أحالت الدولة حق الاختيار هذا إلى الشعب وهو سائغٌ ومبررٌ شرعًا، كان لا بدّ من أن يستوي الرجال والنساء بمقتضى حقّ الإحالة الذي منحته الدولة، وبمقتضى الحق الشرعي الذي منحه الشارع لهما فيما هو أخطر وأهم؛ ألا وهو حق مبايعة الإمام[2].

المطلب الثاني: تمكين المرأة من حقّ الشورى:

إنّ الإسلام رفع عن المرأة ما أصابها من تهميش متعمد، وجعلها متساوية مع الرجل، وفق ما تقتضيه إمكانياتها وطبيعة خلقها، وكان من الحقوق التي مكنّها منها الإسلام حقّ الشورى، حتى تشارك برأيها في بناء حاضر الأمة ومستقبلها، وتحتلّ منزلتها التي خصصها الله لها على هذه الأرض، أي أن تكون شريكة الرجل في عمارة الأرض وبناء المجتمع يدًا بيد.

والشورى من أهم خصائص النظام السياسي الإسلامي، لأنّها من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الإسلام، والتي لم توجد في أي نظام آخر، وهي الضمانة الكبرى لمنع وجود سلطة مستبدة، تحتكر الرأي، أو تكبت الحريات.

---

(1) العسقلاني، ابن حجر. الإصابة في تمييز الصحابة. تحقيق :عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية: بيروت، (١٤١٥)، ٧/٤٨٩، رقم (١٠٨٠٣)، ٧/٦٥٥، رقم (١١١٨٨)، ٨/٧٦، رقم (١١٦٣٣)، ٧/٧٢٧، رقم (١١٣٧٣)، ٨/٢٢، رقم (١١٤٦٤).

(2) البوطي، محمد سعيد رمضان. المرأة بين طغيان النظام الغربي ولطائف التشريع الرباني. دار الفكر: دمشق، (72–73).

وقد ضمن الإسلام للمكلفين كافّةً حقّهم في الشورى، ولم يميز بين الرجال والنساء في هذا الحق؛ وبهذا أعزّ الإسلام المرأة وأكرمها، وانتصر لها من الظلم الذي عاشت فيه قرونًا، وأنزلها منزلتها اللائقة بها وقد دلّ على ذلك القرآن الكريم، والسنة النبوية، وعمل الصحابة رضوان الله عليهم.

والدليل الشرعي على شرعية حقّ الشورى هو قوله تعالى: ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾[1].

ووجه الدلالة: أنّ الله تعالى أمر نبيه الكريم – صلى الله عليه وسلم – وهو أكمل الخلق عقلًا ونفسًا، والمؤيد بالوحي الإلهي، والذي لا ينطق عن الهوى؛ أمره أن يستشير أصحابه؛ فوجب على أولي الأمر من بعده –ﷺ– أن يستشيروا أهل المشورة من الأمة، اقتداء به –صلى الله عليه وسلم–.

وضمير الجمع في قوله تعالى: (وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمر) والمراد به المستشارون، يدخل فيه المكلفون من الأمة رجالًا ونساءً؛ لأنّه عام لم يخصص، وقال الرازي: "ظاهر الأمر للوجوب فقوله: في (وَشَاوِرْهُمْ) يقتضي الوجوب"[2]، وقال ابن خويز منداد: "واجب على الولاة مشاورة العلماء فيما لا يعلمون، وفيما أشكل عليهم من أمور الدنيا، ومشاورة وجوه الجيش فيه بالحرس ووجود الناس فيما يتعلق بالمصالح، ووجوه الكتاب والعمال والوزراء فيما يتعلق بمصالح البلاد وعمارتها"[3].

وبهذا تكون المرأة من بين المكلفين بحقّ الشورى والأمثلة العملية كثيرة على مشاورة المرأة في عهد رسول الله –ﷺ– وعهد الصحابة –رضي الله عنهم– فكانت وقائع ثابتة قاطعة تشير إلى تمكين المرأة من الشورى ومن الأخذ برأيها، واشتراكها في الحياة العامة، وتقديمها مشورات جيدة لم يكتب لرجلٍ من أقرانها أن يقدمها[4].

وممّا سبق نستطيع أن نقول أنّ الأصل في الأشياء كلّها الإباحة، حتى يرد دليل يخالف ذلك، وهو ما يبيّن أنّ كل الأنشطة السياسية وما يدخل فيها من عضوية المرأة في مجلس الشورى، ويدخل في عموم حكم الإباحة، بشرط أن تكون المرأة مؤهلة ذلك، وبالإضافة إلى التقيد بأوامر الدين وضوابطه[5].

فليس في ديننا الحنيف ما يمنع من إسهام المرأة ومشاركتها في شؤون الدولة السياسية إذا كان يتماشى وفق الضوابط الشرعية التي تحافظ عليها.

---

(1) سورة آل عمران، الآية 159.

(2) الرازي. التفسير الكبير. مصدر سابق، (9-410).

(3) القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري. الجامع لأحكام القرآن. تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية: القاهرة، ط2، (1964، 4).

(4) بلتاجي، محمد. مكانة المرأة في القرآن والسنة الصحيحة بتصرف. مطبعة دار السلام: (401، 2001).

(5) البوطي، محمد سعيد. المرأة بين طغيان النظام الغربي ولطائف التشريع الربان. مصدر سابق، (78).

المبحث الثاني: مفهوم تمكين المرأة السياسي وأهميته

المطلب الأول: مفهوم التمكين السياسي للمرأة السعودية:

التمكين لغة: يُقال مَكن فلانٌ عند الناس مكانةً: أي عَظُم عندهم فهو مكينٌ جمع مُكناء، مكن الأمر أي تيسّر وصار ممكنًا[1]، وفي قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَآءُ ۚ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَآءُ ۖ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[2]، ويدلّ المعنى هنا على القدرة أي مكّنه من الشيء جعل عليه سلطانًا، وتمكّن من الشيء أي قدر عليه.

التمكين اصطلاحًا: إنّ مفهوم التمكين وثيق الارتباط بمفهوم تحقيق الذات أو حضورها، وتعزيز قدراتها في المشاركة والاختيار الحر، أو ما يختصره مفهوم "تعزيز القدرات"، ويقاس التمكين على مستوى مفهومي عبر ثلاث نواحٍ جوهرية، هي: المشاركة السياسية، والمشاركة الاقتصادية، والسيطرة على الموارد الاقتصادية[3].

وهو ما يدلّ على امتلاك الفرد للقوة؛ ليكون عنصرًا مشاركًا بفعالية في مختلف مجالات الحياة؛ الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بمعنى أن تكون لديه القدرة في إحداث تغيير في الآخر، الذي قد يكون فردًا أو جماعة أو مجتمعًا بأكمله.

مفهوم التمكين السياسي للمرأة: هو شكل من أشكال الممارسة السياسية الذي يسمح لجميع أفراد المجتمع بدون تمييز حق المشاركة في صنع السياسة العامة للدولة، وحق المشاركة في عملية صنع القرارات بصورة تضمن تنظيم الجماهير الشعبية واستغلال قدراتهم، وإطلاق العنان لطاقاتهم المدفونة بما يضمن الأهداف المنشودة[4].

ويعرّف (Vanessa) تمكين المرأة: بأنّه إضفاء القوة على المرأة والقوة هنا تعنى أن يكون للمرأة كلمةً مسموعةً، ولها القدرة على التحليل والابتكار والتأثير في القرارات الاجتماعية المؤثرة على المجتمع ككل، وأن تكون موضع احترام كمواطنة متساوية ولها اسهاماتها على كل المستويات في المجتمع، وإدراك قيمتها ليس فقط في المنزل بل في المجتمع[5].

---

(1) ابن منظور. لسان العرب. دار صادر: بيروت، (1414)، ط3، ج13، 413.

(2) سورة يوسف، الآية 22.

(3) التقرير الوطني لأهداف التنمية الألفية في الجمهورية العربية السورية. (2005). رئاسة مجلس الوزراء، هيئة تخطيط الدولة.، 32.

(4) حلمي، كاميليا. منشأ مصطلح تمكين المرأة. ورقة عمل دور المرأة في العمل الخيري والتطوعي، الكويت، (15-18)، (سبتمبر 12، 2012).

(5) Vanessa, Griffin Women Development and Empowerment: A pacific Feminist Perspective, Asian and Pacific Development Center, Kuala Lumpur\ 1987\ 117.

بينما يعرّف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة التمكين على أنّه توفير فرص أكبر للمرأة للحصول على الموارد والتحكم في المجتمع أي أنّ التمكين هو مشاركة المرأة مشاركة تامة في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتهم وفي تنفيذها ضمن حيز الواقع[1].

فالمرأة هي شريكٌ جوهريٌّ في أي نشاطٍ مجتمعيٍّ، وقيامها بدورها الفاعل يترتب عليه آثار إيجابية، تعود بالخير على المجتمع بكافّةِ مجالاته، ويعطي المرأة شعورًا بالأمان الإنساني.

المطلب الثاني: أهمية تمكين المرأة من الناحية السياسية في المملكة العربية السعودية

إنّ أيّ مجتمع يطمح أن يرتقي ويتطور ويواكب الحضارة، ولا يمكنه أن يصل إلى هذا بحال كان نصف المجتمع معطلًا ومهمّشًا لا فائدة له في هذه العملية، فالمرأة في أي مجتمع تشكّل نصف المجتمع، فنلاحظ أنّ المجتمعات تعمل على النهوض بدور المرأة وإسهامها في عملية التنمية، إلى جانب الرجل، حتى يكون العائد كبيرًا من عملية التنمية.

حيث تشكّل نسبة النساء في العالم (50%) بينما كانت نسبة النساء في المملكة العربية السعودية وفق إحصاء (2010) (48.9%) من إجمالي عدد السكان، وعلى اعتبار أنّها تمثّل نصف القوى البشرية في المجتمع السعودي[2]؛ فبات من اللازم أن تساهم في شتى المجالات في المجتمع، حيث أصبحت المرأة لها دور فاعل في كلّ المجتمعات سواءً المتقدّمة أم المتخلفة، فهي نصف المجتمع من الناحية الديموغرافية، ومن جهة البناء الاجتماعي، ومن جهة الموارد البشرية ذات الإنتاج والتأثير، فإنّ كافّة أدبيات التنمية والتقدّم والتغيير على اختلاف أنواعه تُجمع على أنّ إسهام المرأة في نواحي المجتمع عامةً والناحية السياسية خصوصًا هو الطريق نحو النجاح وتنمية المجتمع وتقدمه في كل مجالات الحياة[3].

لقد أدركت المملكة العربية السعودية أهمية دور المرأة الفاعل في المجتمع، وما تحتله من أهمية في عملية التنمية السياسية، على اعتبار أنّها لاقت الكثير من المعاناة من حيث تهميش دورها في المشاركة العامة، فما زالت ذات الحظّ القليل في التعليم والحصول على فرص العمل، السبب الذي يعدّ أكبر تحدي يواجهه المجتمع السعودي اليوم، هو جعل العنصر البشري عنصرًا فاعلًا في التنمية، ولا سيما المرأة بعد أن أصبحت المرأة – في أي مجتمع – مقياسًا من المقاييس الجوهرية لقياس نسبة تطوّره، وباتت قضية المرأة من القضايا

(1) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (64، 2000).

(2) البقمي، نايفة بنت مناحي شباب. تحديات تعزيز تمكين المرأة السعودية العاملة في القطاع الخاص وآليات التعامل معها من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين :دراسة ميدانية. المصدر مجلة الخدمة الاجتماعية: (71)2، (8، 2022).

(3) العنزي، نورة صياح مناور. معوّقات تمكين المرأة السعودية من المشاركة السياسية. جامعة الملك فهد، الجمعية العربية للقراءة والمعرفة، (4،2019).

المطروحة حاليًا بقوة على كافّة الساحات، وفي كلّ الاتجاهات، وربّما كان ذلك عائدًا إلى أنّ وضعها في أي مجتمع يعدّ مقياسًا لنسبة تقدّم ونمو المجتمع تقريبًا؛ لأنّ النساء يشكلن نصف عدد السكان، وبالتالي نصف طاقة المجتمع الإنتاجية؛ ولهذه الأهمية الكبيرة وضعت المملكة العربية السعودية دور المرأة في الحسبان ضمن رؤية المملكة 2030 حيث ورد فيها[1]:

المرأة السعودية ستقوم بدور تنموي في رؤية (٢٠٣٠) كي تنفذ انتصارات عظيمة على المستويين الوطني والدولي، وتسلمها القيادة السياسية لما تتمتع به من تفوق علمي وعملي، رغم الصعوبات الاجتماعية التي تقف عائقًا أمام المرأة التي وضعت بصمتها المميزة في التعليم والطب وشتى المجالات، فإنّ الباب سيُفتح بوجه المبدعات والمثقفات والمتفوقات للمساهمة في النهضة والبناء وحثّهنّ على الإنتاج وإبقاء التمسك بتقاليدهن وحجابهن وعاداتهن الأساسية.

(1) رؤية المملكة. (2030)، http://vision2030.gov.sa/ar/node/8

المبحث الثالث: معوِّقات مشاركة المرأة السعودية بالعملية السياسية

رغم إقرار الشريعة الإسلامية لحقوق المرأة السياسية، لا زالت المرأة السعودية تعاني قصور المشاركة التي أقرّتها الشريعة الإسلامية وأكّد عليها الدستور السعودي، وأنّها تمارس على أساس من العدل والمساواة، حيث تنصّ المادة الثامنة من نظام الحكم بقوله "يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية"[1] وتنصّ المادّة السّادسة "يبايع المواطنون الملك على كتاب الله وسنة رسوله وعلى السمع والطاعة"[2]، وكما حظيت قضية المرأة والتحاقها في المجال السياسي وتولي المناصب السياسية ومصادر اتخاذ القرار في الآونة الأخيرة اهتمامًا دوليًا ومحليًا بعد نضال كبير للمرأة استمر لعقود حتى تحول إلى حقيقة ملموسة فأصبحت جزء من النظام السياسي وجزء من مصدر اتخاذ القرار وقد واجهت المرأة السعودية كثير من المعوقات.

المطلب الأول: المعوّقات الذاتيّة

إنّ هذه المعوقات تتعلق بطبيعة المرأة وطبيعة المهام الأسرية التي تتحملها، فهي كثيرًا ما تجد صعوبة في التوفيق بين الأعباء المنزلية ومتطلبات العمل لأسبابٍ كثيرةٍ، ويمكن أن يكون أهم هذه الأسباب عدم توفر مؤسسات اجتماعية كالنوادي والحضانات لرعاية الأطفال وحتى الحدائق في الأحياء السكنية الأمر الذي يضاعف العبء الملقى على عاتقها.

فالمرأة السعودية عادةً ما تفضل الأعمال ذات الدوام القصير أو الأعمال الروتينية (كالتدريس مثلًا)، ومثل هذه الوظائف لا تقدم فرصًا جيدةً للتطور الوظيفي للوصول إلى المراتب العليا في السلم الوظيفي، فتطور المرأة في مجال عملها يعني في نظر الزوج أو المجتمع بشكل عام تقصير في حق أبنائها وأسرتها، في ظل ثقافة مجتمعية تجعل الأعباء الأسرية من تربية الأبناء ومتابعتهم، والقيام بالأعمال المنزلية، وما إلى ذلك من اختصاص الأم وحدها.

وبناءً على ذلك، يصبح استثمار المرأة في مجال التدريب والتطوير أقل أهمية بالنسبة لها، بالإضافة إلى أنها تستقطع جزءًا من الوقت الذي هو أساسًا اختيارات وظيفية روتينية، تقضيه مع أسرتها مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ عوامل كثيرة مثل صعوبة التنقل وعدم توفر المواصلات العامة والقيود الأسرية والمجتمعية والنظامية على سفر المرأة، الأمر الذي جعل مجال التدريب المتاح أمامها يضيق إلى حدٍ بعيد[3].

---

(1) نظام الحكم في المملكة العربية موقع.
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails.

(2) نظام الحكم في المملكة العربية موقع
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws.

(3) الغامدي، فوزية سعيد. معوقات وصول المرأة إلى المناصب القيادية في القطاع العام. دراسة ميدانية، للحصول على درجة الماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، (1433/1434هـ)، 26.

وكما أنّ طريقة تربية الأســـرة للفتاة لها دورٌ كبير من حيث اعتبارها عائقًا أمام تطوّر المرأة؛ لأنّ بعض الأسر تهيئ الفتاة منذ البداية للقيام بالأدوار التقليدية المطلوبة منها، بالإضافة إلى عدم المساواة في المعاملة بينها وبين الذكر، ومراقبة تصرفات الفتيات الشديدة، فضلًا عن الكثير من الممنوعات المفروضة عليها، والتي لا تتوجب على الذكر، مما يعزز شعور المرأة بالإحساس بالنقص والتبعية، ومن هنا يُصبح الاعتقاد عندها بأن التفوق القيادي هو للرجل، ويترتب على ذلك تأسيس جيل جديد من النســـاء غير قادراتٍ على التعامل مع الحياة الســـياســـية بثقة، لأنّهم يعدّون ذلك خروجًا عن أنوثتها، وخرقًا للأعراف والتقاليد الأمر الذي يقف أمام المرأة ويعيقها على اتخاذ القرار[1].

المطلب الثاني: المعوِّقات الاجتماعيَّة والثقافيَّة

درج المجتمع الســـعودي على محاولة إقصـــاء النســـاء عن الحياة العامة؛ الأمر الذي حدّ من القدرات الحقيقية للمرأة، وعدم المساواة في إعطاء الفرص؛ فكانت النتيجة بطبيعة الحال هي إعاقة المرأة عن وصولها للمناصـــب القيادية، وبالرغم من تزايد مشـــاركة المرأة في الحياة العامة يظل دعمها بين الفينة والأخرى على اســـتحياء؛ لأنها تصـــطدم بالموروث الثقافي بكل ألوانه ومكوناته، فطبيعة الناس الدينية وعادات المجتمع التقليدية والتفسيرات الفقهية المتشددة المبنية على إرث اجتماعي خلقت كلها مفاهيم مجحفة لحقوق المرأة، جعلت من الرجل والمرأة كلاهما على حد ســـواء غير قادرين على إعطاء الثقة للمرأة لتصـــل إلى مناصـــب قيادية في قطاعات العمل العامة والخاصة، مع أنّه لا يوجد في القانون السعودي ما يمنع المرأة من الوصول إلى هذه المناصـــب، وهذا ما يؤكد أنّ المفاهيم التقليدية هي للأســـف العائق الحقيقي لوصـــول المرأة إلى المناصب القيادية[2].

وكما أنّ الموروث الثقافي هو الذي يحدد الأدوار الجنسية بسبب وعي المرأة بحقوقها، والمشاركة السياسية للمرأة السعودية تكوّن توازن في الأمور الحياتية إلا أنّه لم يصل إلى درجة الرضى والقناعة بأهمية مشاركة المرأة السياسية والقيادية في المجتمع، فالمشكلة تتمثل في النظرة الذكورية، وبالتالي يتوضح لنا أنّ تعليم المرأة يقوم على إيجاد مناخ مناسـب؛ لتكون المرأة جزءًا رئيسًا من العملية السـياسـية عبر دورها ومشـاركتها في عملية صنع القرار، والتعليم سوف يؤثر على قدرتها على أن تكون فاعلًا رئيسًا، وليس مكملًا للعملية السياسية، وبالنظر إلى الواقع الفعلي لا يظهر هذا الأمر، حيث أنّ مشـــاركة المرأة في كلّ مجالات اتخاذ القرار لايزال

(1) العتيبي، هند بنت سفر بن حمدان. العوامل المؤثرة عمى تفعيل مستوى المشاركة السياسية المرأة السعودية. مجلة الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة: (17، 2018).

(2) الغامدي، فوزية سعيد. معوقات وصول المرأة إلى المناصب القيادية في القطاع العام.

دون المستوى المطلوب، وهذا يرجع إلى طبيعة المجتمع في المملكة، وما ينتشر به من علاقات وعادات وتقاليد[1].

إن نظرة المجتمع الدونية للمرأة لها حيث يعتبرون أنَّ انشغالها في الدوائر السياسية يعني تقصيرها في حق أبنائها وأسرتها، أضف لذلك صعوبة التنقل وعدم توفر المواصلات العامة تمثل قيود في خروج المرأة منفردة إلى العمل؛ مما جعل مجال التحاقها في القيام بالدور القيادي المجتمعي والسياسي يضيق أمامها إلى حد بعيد، بالمقابل شدة مراقبة تصرفات النساء بشكلٍ عامٍ؛ مما يعزز شعورهنَّ بالإحساس بالنقص والتبعية، ومن هنا يُصبح الاعتقاد لديهنَّ بأنَّ التفوق القيادي مقصور على الرجال دونهنَّ؛ وترتب على هذا تأسيس جيل جديد من النساء غير قادرات على التعامل مع الحياة السياسية بثقة؛ لأنَّ المرأة تعتقد أنَّ المجتمع يعتبر هذا خروجًا عن أنوثتها، وخرقًا للأعراف والتقاليد؛ الأمر الذي يقف أمامها ويعيقها على اتخاذ القرار، فمشاركتها القيادية لا تزال دون المستوى المطلوب؛ مما يحتاج من الدولة مساعدة المرأة في مجاوزة هذه المعوقات من أجل تفعيل دورها الريادي والقيادي، ومن أجل أن تحتلّ مكانتها وحقها في هذا المجال.

إنّ تمكين المرأة سياسيًا يستلزم تعديلًا بالتشريعات والقوانين التي تتعلق بشؤون المرأة وأحوالها الشخصية، وأوضاعها الاجتماعية، والتعليم، وكذلك تعليم المجتمع وتثقيفه بهذا الاستحقاق؛ لارتباط هذه العوامل كلّها في تكوين شخصية المرأة، ونيلها حقوقها الاجتماعية قبل أن تنال حقوقها السياسية؛ لتكون قادرة على تفعيل دورها السياسي في المملكة، وتصبح عضوًا منتجًا على الصعيد السياسي، فكل التشريعات والقوانين المتعلقة بالمرأة متكاملة حتى يكون التمكين السياسي لديها متكاملًا أيضًا.

إن تثقيف المجتمع يمثل حاليًا الركيزة الأساسية لدور المرأة السعودية السياسي، وعند قيام جهود الدولة بمعالجة هذه المعوقات يكون وضعت المرأة على الطريق الصحيح نحو المشاركة السياسية الفعّالة والممارسة العملية لدورها الفاعل على مسرح الحياة العامّة؛ ولذلك فإنَّ الباحث يعتقد بأنّ كفالة الدولة في تثقيف المجتمع وتعليم المرأة الثقة بنفسها في القيادة والريادة بمثابة المقدمة الطبيعية للحديث عن دورٍ سياسيٍّ لها؛ وبذلك فإنّنا على يقينٍ أنّ آليات العمل السياسي للمرأة ترتبط ارتباطًا مباشرًا بمعرفة طبيعة الواقع الاجتماعي، وتغيير نظرته القاصرة، ومدى تفهمه لدور المرأة واحترامه لمكانتها الديمقراطية، وهنا نستطيع أن نؤكد أن الدور السياسي للمرأة في الاتجاه الصحيح.

(1) العتيبي، هند بنت سفر بن حمدان. العوامل المؤثرة عمى تفعيل مستوى المشاركة السياسية المرأة السعودية. مجلة الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة: (17، 2018).

الخاتمة:

ونصل في الخاتمة إلى عددٍ من النتائج والتوصيات يمكن حصرها في الآتي:

النتائج:

1- أجاز الإسلام للمرأة كما أجازها للرجال في مبايعة ولي الأمر وحق الشورى، وجعلها حقًّا من الحقوق السياسية المكفولة لها، وهذا من أهم جوانب تمكين المرأة في الحياة السياسية للأمّة، لتشارك الرجل في صناعة حاضر الأمّة ومستقبلها، وتكون شريكته في عمارة الأرض وبناء المجتمع يدًا بيد.

2- يقصد بتمكين المرأة سياسيًا تحقيق ذاتها وحضورها في المشاركة السياسية، وأن تكون عنصرًا فاعلًا في عملية صنع القرارات بحيث يكون لها إسهاماتها وبصماتها في عملية تقدم وتطور الدول والبلدان، بحيث تدرك أنَّ قيمتها ليس فقط في المنزل بل في المجتمع كله.

3- يسمح النظام الملكي لكلّ أفراد المجتمع بدون تمييز حق المشاركة في صنع القرارات السياسية العامة للدولة، بشكلٍ تضمن تنظيم الجماهير الشعبية واستغلال طاقاتهم بما يضمن الأهداف المنشودة.

4- معوقات تمكين المرأة سياسيًا هي معوقات ذاتية واجتماعية وثقافية حيث تتعلق المعوقات الذاتية بطبيعة المرأة وطبيعة المهام الأسرية التي تتحملها؛ مما يعني أنَّها تجد صعوبة في التوفيق بين الأعباء المنزلية ومتطلبات العمل، وتتعلق المعوقات الاجتماعية بالنظرة الدونية لها، واقتصار عملها على البيت، ومراقبة تصرفاتها بشكلٍ كبير؛ مما يعزز شعورها بالإحساس بالنقص والتبعية، وعدم القدرة على القيادة.

5- إن تثقيف المجتمع يمثل حاليًا الركيزة الأساسية لدور المرأة السعودية السياسي، وعند قيام جهود الدولة بمعالجة هذه المعوقات يكون وضعت المرأة على الطريق الصحيح نحو المشاركة السياسية الفعّالة والممارسة العملية لدورها الفاعل على مسرح الحياة العامّة؛ لذلك فإنَّ الباحث يعتقد بأنّ كفالة الدولة في تثقيف المجتمع وتعليم المرأة الثقة بنفسها في القيادة والريادة بمثابة المقدمة الطبيعية للحديث عن دورٍ سياسيٍّ لها؛ وبذلك فإنّنا على يقينٍ أنّ آليات العمل السياسي للمرأة ترتبط ارتباطًا مباشرًا بمعرفة طبيعة الواقع الاجتماعي، وتغيير نظرته القاصرة، ومدى تفهمه لدور المرأة واحترامه لمكانتها الديمقراطية، وهنا نستطيع أن نؤكد أن الدور السياسي للمرأة في الاتجاه الصحيح.

6- آليات العمل السياسي للمرأة السعودية ترتبط ارتباطًا مباشرًا بمعرفة المجتمع طبيعة حقوقها المشروعة، وتغيير نظرته القاصرة، ومدى تفهمه لدور المرأة واحترامه لمكانتها الديمقراطية، وهنا نستطيع أن نؤكد أن الدور السياسي للمرأة في الاتجاه الصحيح نحو المشاركة السياسية الفعّالة والممارسة العملية لدورها الفاعل على مسرح الحياة العامّة.

التوصيات:

1- ضرورة سعي الباحثين إلى تناول المشاركة السياسيّة للمرأة في دراساتهم وأبحاثهم، والتأكيد على معوّقات هذه العملية، للتخفيف من آثارها على دور المرأة السياسي في المملكة العربية السعودية.

2- توعية المجتمع إلى أهمية المساواة بين الأبناء الذكور والإناث، حتى يتمكن كلًا منهما من القيام بدوره في المجتمع، وتنتهي الفكرة السائدة من ذكورية المجتمع.

3- ضرورة الاهتمام بتنمية مهارات التفاوض والإقناع عند المرأة السعودية، لأنّ المراكز التي ستحتلّها وتتولى مهمة القيام بها تحتاج إلى الحوار والمناقشة وإيصال صوت المرأة إلى الجهات الحكومية، فالمرأة تحتاج إلى امتلاك هذه المهارات حتى تكون على أتمّ الاستعداد في حال توليها المنصب.

المراجع:

القرآن الكريم.

بادي، سامية. (2005). **المرأة والمشاركة السياسية في الجزائر**. رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتورى قسطنطينية، تركيا.

البوطي، محمد سعيد رمضان. **المرأة بين طغيان النظام الغربي ولطائف التشريع الرباني**. دار الفكر: دمشق.

البقمي، نايفة بنت مناحي شباب. (2022). تحديات تعزيز تمكين المرأة السعودية العاملة في القطاع الخاص وآليات التعامل معها من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين :دراسة ميدانية، **مجلة الخدمة الاجتماعية**، 71 (2).

بلتاجي، محمد. (٢٠٠١). **مكانة المرأة في القرآن والسنة الصحيحة بتصرف**. مطبعة دار السلام : القاهرة.

بيجن. (2019). **التقدم المحرز والتحديات القائمة في تنفيذ منهاج عمل بيجين**.

الجريس، عبد الرحمن. (2007). **مؤسسات حقوق الإنسان السعودية ودورها في حماية الحقوق**. رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

حلمي، كاميليا. (2012). منشأ مصطلح تمكين المرأة، **ورقة عمل دور المرأة في العمل الخيري والتطوعي. الكويتي** (18-15).

الجويني. (١٩٩٧). **البرهان في أصول الفقه**. المحقق :صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان، ط1.

عبد الدائم، عبد الله. (1989). معوقات التنمية في الوطن العربي. **بحث مقدم إلى ندوة علمية عقدت في القاهرة**.

العتيبي، هند بنت سفر بن حمدان. (2018). العوامل المؤثرة عمى تفعيل مستوى المشاركة السياسية المرأة السعودية. **مجلة الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة**.

عثماني، يونس. (2019). المرأة والمشاركة السياسية بالمغرب، الفرص والتحديات. **مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية**، عدد خاص.

العسقلاني، ابن حجر. (١٤١٥). **الإصابة في تمييز الصحابة**. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1.

العنزي، نورة صياح مناور. معوّقات تمكين المرأة السعودية من المشاركة السياسية. جامعة الملك فهد، **الجمعية العربية للقراءة والمعرفة**، 19(20)، (20، 210).

الغامدي، فوزية سعيد. (1433). **معوقات وصول المرأة إلى المناصب القيادية في القطاع العام**. دراسة ميدانية، للحصول على درجة الماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

الفريخ، أمل فيصل مبارك. (2022). واقع مشاركة المرأة السعودية في الانتخابات البلدية "دراسة اجتماعية وميدانية" **مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية**، (23).

القحطاني، رجاء بنت طه محمد القاسمي. (2022). مديرة المرأة السعودية نحو التمكين الشامل. **مجلة رماح للبحوث والدراسات**، (67).

القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري. (1964). **الجامع لأحكام القرآن**. تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية: القاهرة، ط2.

ابن كثير. (١٩٩٩). **تفسير القرآن العظيم**. تحقيق :سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع: ط2.

المقبل، عواطف سليمان. (1433). حقوق المرأة الاقتصادية في القطاع الحكومي والخاص. **ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الحماية الشرعية والقانونية لحقوق المرأة الاقتصادية**، مركز إثراء المعرفة للاستشارات التربوية والتعليمية: الرياض.

محمد، هالة محمد إمام محمد. (د.ت) معوقات تمكين المرأة بالمملكة العربية السعودية. **المجلة العلمية للبحوث الدولية**، 2(8).

مهمور، محمود حامد. (2020). **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع السياسي**. دار الكندي للنشر والتوزيع.

ابن منظور (1414). **لسان العرب**. دار صادر: بيروت، ط3، 13.

اليوسف، نورة عبد الرحمن. (2009). **تمكين المرأة السعودية**.

Hardina, Donna. (2007). an Empowering Approach to Managing so - cial service organizations, srringer, publishing company, New York\ 32.

Vanessa, Griffin Women Development and Empowerment: A pacific Feminist Perspective, Asian and Pacific Development Center, Kuala Lumpur\ 1987\ 117.

Oxford Dictionary\ 2005\ 627.

مجلس الشـــورى. قرارات تـدعم المرأة في مختلف مجـالات الحيـاة. وكـالـة الأنبـاء الســـعوديـة، الثلاثاء http://www.spa.gov.sa/ar/cd8547a7e4

المملكة العربية السعودية. هيئة المدراء بمجلس الوزراء. نظام المجالس البلدية المنشور في (1435/11/03)

حقوق المرأة في الســعودية "التشــريعات والقوانين المتعلقة بشــؤون المرأة وأحوالها الشــخصــية والاجتماعية" https://rb.gy/y7gtfy.

رؤية المملكة. (2030)، http://vision2030.gov.sa/ar/node/8

التقرير الوطني لأهداف التنمية الألفية في الجمهورية العربية السـورية. (2005). رئاسـة مجلس الوزراء، هيئة تخطيط الدولة.